

الديمقراطية وموقف الإسلام منها

الدكتور/ علي عزوز

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية

- جامعة الجزائر -

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أما بعد، فإن الإسلام ظهر في فترة عصيبة وظروف متدهورة إلى أبعد ما يمكن تصوره من الفساد والفوضى ليقوم المجتمعات ويضعها في المسار الصحيح الذي سلكه الأنبياء عليهم السلام والأئمة الصالحة المتمسكة بالإسلام وعدالته وسماحته، فقد جمع القبائل المتنازعة المفككة ليجعل منها في سنوات قلائل شعبا عظيما، آخت بينه العقيدة، وربطت عناصره المحبة فتهافتوا جميعا على مناصرة الدين الجديد وتناسوا خلافاتهم، وسروا طرا يدا واحدة، يحدو كل فرد منهم أمل باسم مشرق في أن تكتب له الشهادة في سبيل الله وبهذا الروح القوي الفني شق العرب طريقهم بعزيمة قوية تحت قيادة حكيمة وضع أساسها الرسول ﷺ نفسه، وظلت دائما مسؤولة أمام الحكومة المركزية مباشرة، فكان النصر للعرب (المسلمين) على أعدائهم المتفوقين عليهم في العدد والعتاد، فإنه في انتصاراتهم السريعة المتلاحقة أكبر دليل على أثر ذلك الروح الجديد الذي سرى بينهم أو ليس في هذا الإيمان تفسير لذلك البعث الجديد؟⁽¹⁾.

إلا أن هذا الظهور لقي معارضة من الدول والجماعات لم تبلغه في أي وقت مضى، وكان أكبر دوافعه الحسد عند اختصاص النبي محمد ﷺ بهذه المترلة وتفضيله على جميع



الخلق فهو خاتم الرسل ورسالته ناسخة لجميع الشرائع السابقة، حتى أن عيسى عليه السلام عند نزوله إلى الأرض في آخر الزمان سيحكم بشريعة محمد ﷺ⁽²⁾ فهذا وغيره كان كاشفا لما تكنه صدور غير المسلمين من الآفات والأمراض النفسية فظهر الحسد معهم بإنكار أصحاب الديانات السابقة عند إخبار الله لهم بظهور نبي اسمه "أحمد"⁽³⁾.

ومن هذا المنطلق بدؤوا يفكرون في إعاقة انتشار الإسلام ودخول الناس فيه فسلكوا طرقا شتى، منها تعجيز النبي ﷺ بطرحهم عليه أسئلة، وقد ورد القرآن الكريم بذلك كقصة يأجوج ومأجوج وذي القرنين والروح⁽⁴⁾. ومنها محاولة إثارة القبائل على الفئة المؤمنة قصد إبادتهم كما فعلوا في قصة الأحزاب⁽⁵⁾، ولكن تأييد الله له ونصرته جعل مكرهم عليهم وكيدهم في نخورهم فيد الله فوق أيديهم، بل زيادة على ذلك انتشار الإسلام خارج حدود جزيرة العرب إلى الأمم الأخرى كالفرس والروم وذلك بحسن معاملة دعائه ومشاهدتهم لواقع المسلمين المتميز بالعدل والتحرر من الاستعباد والاستغلال، فلم يكن لهم طريق إلا التلبس بلباسه ليصلوا إلى تحقيق أغراضهم الدنيئة من الحسد والحقد؛ فأدخلوا في الدين علومهم ومذاهبهم عن طريق نشر مناهج وفلسفات بحجة التدبر في خلق الله وأحكامه الكونية والشرعية لإدراك معانيها ومقاصدها.

فكان التأثير بها ظاهرا أحيانا كما فعله الخليفة المأمون في ترجمة كتب اليونان والفرس مما أنتج فكرا ومذهبا عرف أهله بالمعتزلة، واعتبر العقل من أصل أصوله فهو الفاصل بين الحق والباطل⁽⁶⁾، فانشغل المسلمون قرونا طويلة في دراسة مسألة العقل والنقل، والأثر والنظر وكيفية التعامل معهما من حيث التوفيق أو الترجيح مما تطلب من الأئمة الأعلام في كل عصر أن يذودوا عن الإسلام ما يراد إلصاقه به وإبطال إمكانية تصادمه مع العقل



والواقع أو أن النص لا يحقق مقصود الشارع في جلب المصالح للعباد ودرء المفسد والآلام عنهم مما يتطلب التحرر من النص.

إلا أن ركود الأمة الإسلامية فترة طويلة ونشاط الغرب ومحاولته المتواصلة في القرون المتأخرة لدفع عجلة الإنتاج والاختراع أخرج حضارة تكنولوجية كانت ثمرة لشورة صناعية وفكرية حققت لهم به النجاح وتسببت في بروز مصطلحات كالتطور، التخلف، الفقير، الغني، الغرب، العالم الثالث، لتتناسب مع الفكر السياسي موجهًا لتمويه حقيقة العلاقات (الأمة، التعاون، المساعدة، الصداقة ..).

وفي هذا الإطار عملت الدول المصنعة على استقطاب نماذج سياسية واقتصادية من الديمقراطية الشعبية أو الديمقراطية الليبرالية، فتبنت فكرة "الديمقراطية" التي من أهم منطلقاتها التحرر وأحقية الفرد في الملكية والتصرف، التي استخدمها علماء الغرب في فصل الحضارة المادية عن الدين الممثل في الباباويين وأرباب الكنائس ممن كانوا يمنعون غيرهم من الاشتغال بالعلم خارج الكنيسة فهو محتكر عليهم بحكم الله وتشريعه والناس ملزمون باتباعهم⁽⁷⁾.

والحضارة الغربية لم تقم في بدايتها إلا على هذا الأساس أي الهيكل الأخلاقي المسيحي أتاح له التماسك والوثبة الضرورية لازدهارها؛ لكن تطورها قد غير هذا الأساس العقيدي شيئاً فشيئاً إلى أن صار هيكلًا مختلطاً يتمثل فيه التفكير الكاثوليكي والبروتستانتي، وما يسمى بالتفكير الحر والتفكير اليهودي، وعليه فلا مجال لأن نبحث عن التماسك والتوافق في تلفيق ديني مصطنع⁽⁸⁾، بل إن الرجل الديمقراطي العادي في الغرب أصبح يعرف ديناً واحداً وهو عبادة الرقي المادي، والاعتقاد بأنه لا غاية في الحياة غير أن يجعلها الإنسان أسهل، أما كنائس هذا "الدين" فهي المصانع الضخمة والمختبرات الكيماوية ودور



السينما والرقص، وأما كهنتها فهم رؤساء المصاريف والمهندسون وأقطاب التجارة والصناعة والمهندسون والطيارون والممثلات وكواكب السينما وغيرهم⁽⁹⁾.
فكان هذا الصنيع خروجاً عن قيد الدين إلى سجن الديمقراطية التي هي لفظة مأخوذة من التعبير اليوناني ديمقراطيا الذي يعني حكم الشعب⁽¹⁰⁾، كما تعني احترام الرأي الآخر، والاستماع له وعدم تكفيره وإدانتة والوشاية به لدى السلطات وكأنه خيانة عظمى، الديمقراطية هي الاعتراف باحتمال خطأ الذات، وبأنها قد تتعلم من الآخر، وقد يكون الآخر على صواب تتضمن الاعتراف بحقيقة مستقلة عن الذهن يحاول الجميع الوصول إليها دون التضحية بالموضوع من أجل الذات. لا تعني الديمقراطية "حكم الشعب" فحسب، بل تعني الاعتراف بوجود الآخر بجوار الأنا، وبأن الحوار بين الأنا والأنت هو الحياة⁽¹¹⁾.
وهذا المصطلح بالنظر إلى أصل التحرر له جوانب إيجابية جاءت به الشريعة الإسلامية من رفضه للعبودية لغير الله تعالى بجميع أشكالها، وأما من ناحية القصد والغاية فهو محاولة استبدال تشريع الله بقانون البشر، لأنها أي "الديمقراطية" تقوم على عدم الاعتراف بالدين وبالتشريع الإلهي على أنه أساس لتنظيم المجتمع وإن كانت في الظاهر لا تنكره ولا تشغل نفسها بمناقضته وملاحقته وهدم أسسه ولكن ليس في نظامها الفكري موضع لله في الحقيقة ولا تعرف له فائدة ولا تشعر بحاجة إليه ولذا قررت فصل مقررات الدين ونظراته عن شؤون الحياة وقضاياها، وهي تعتمد في موقفها هذا على أصل فلسفي مادي يعتبر الحياة نفعياً محضاً للإنسان، وسيرها يجب أن يكون نفعياً محضاً لا شأن للدين به؛ وبناء على ذلك فإن الديمقراطية قائمة على أساس فكري يقول بأنّ على الإنسان أن يصنع بنفسه ولنفسه نظام حياته⁽¹²⁾.



كما أنّها لا تفرق بين نوعين من الحرية وهما الحرية الطبيعية والحرية الاجتماعية، فالحرية الطبيعية هي الممنوحة من قبل الطبيعة نفسها، أمّا الحرية الاجتماعية فهي التي يمنحها النظام الاجتماعي ولكل من هاتين طابعها الخاص، وإذا استطعنا بوضوح أن نميز بين اللونين أمكننا أن ندرك مدى الخطأ في منح الحرية الاجتماعية خصائص الحرية الطبيعية، وذلك بالادعاء الرأسمالي بأن الحرية التي يوفرها المبدأ الرأسمالي مقوم جوهري للإنسانية وعنصر حيوي في كيانها أن هذا القول يركز على أساس عدم التمييز بين الحرية الطبيعية بوصفها مقوما جوهريا للوجود الإنساني، والحرية الاجتماعية بوصفها مسألة اجتماعية يجب أن يدرس مدى كفاءتها لبناء مجتمع سعيد وانسجامها مع القيم الخلقية التي يؤمن بها بمعنى الطبيعة أو الفطرة التي خلقوا عليها، وكان الأولى أن يقال من خالق الطبيعة⁽¹³⁾.

وإضافة التشريع إلى الكمال يصبغ عليها صفة الكمال، وإضافته إلى الناقص لا يكون إلا هزيلا ولهذا كانت نتيجتهما مختلفة فالأولى العدل فيها هو المطلق وفي الثانية العدل غير محقق لرضا أصحاب الحقوق والمظالم. ولهذا السبب كان الخلل في التشريع البشري بأحد طريقتين: رفض كل ما جاء عن الشارع الحكيم بطرح بديل وهو عين رفض العبودية لله ومعارضة لقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾⁽¹⁴⁾ فهو كفر بكل ما هو سماوي إلهي وتشبث بالأرضي البشري؛ وهو ما اختلفت آراء العلماء فيه عند تعريفهم للحضارة.

ومن بين علماء الغرب من اعتبرها التقدم الروحي والمادي للأفراد والجماهير على السواء، وأنّ محاولة التمييز بين الحضارة kultur وبين المدنية بوصفها مجرد التقدم المادي يهدف إلى جعل العالم يألف فكرة نوع من الحضارة لا أخلاقي إلى جانب نوع أخلاقي



منها، ثم عرفوا الحضارة بأنها جماع كل تقدم حققه الناس وكل فرد في كل مجالات العمل، ومن وجهة نظر أخرى من حيث كون هذا التقدم يساعد الكمال الروحي للأفراد، فهذا الأخير هو التقدم كل التقدم⁽¹⁵⁾.

بينما يذهب علماء الإسلام إلى أن الحضارة هي مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي تتيح لمجتمع معين أن يقوم لكل فرد من أفرادها في كل طور من أطوار وجوده، منذ الطفولة إلى الشيخوخة، المساعدة الضرورية له في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموه⁽¹⁶⁾ ومن هذا كله، يمكن أن نستخلص أن تعريف لفظ "الحضارة" ينمو في التركيز على البعدين الروحي والأخلاقي، الذي يشير إلى الحضارة في جانبها المعنوي والثقافي، والبعد الثاني هو البعد المادي الذي يمثل طور المدنية⁽¹⁷⁾.

والطريق الثاني هو استعمال التشريع على غير وجهه بحكم النظام الديمقراطي والاستسلام له ومسايرة الحضارة الغربية - فالحضارة في جوهرها هي مجموعة من القيم الثقافية المحققة⁽¹⁸⁾ - وحتى لا نغلب على أمرنا، فقد نضطر إلى اختيار نظام التعايش بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وإن كانت الحضارة الإسلامية أصل الحضارات وأحكمها وأكملها، بل هي أم الحضارات فهي منبثقة عن الله تعالى. أما الحضارة القائمة على التزعة الديمقراطية فإن الحاكمية والتشريع فيها لغير الله، فالإنسان في هذا الزعم هو المشرع والحاكم المطلق لا يستمد تشريعه ولا حاكميته من الله، فإن اعتبرت هذه التزعة الجاهلية وإن كانت تنادي بالحرية ذلك أن الحرية الخارجة على تشريع الله حرية همجية فوضوية لا ضابط لها فهو يقتضي التبادل وهو ضروري ولنا نموذج من الواقع متمثلاً في علاقة موسكو بواشنطن، فإننا نجد أن المشكلات العلمية والعقلية



والاجتماعية متحدة من طرف إلى آخر، بل على الرغم من التوتر السياسي بين الطرفين فإن التبادل الثقافي يتم في نطاق علاقة حضارية واحدة⁽¹⁹⁾.

وما زاد ظهور هذه الأفكار ابتعاد الأمة الإسلامية عن دينها فكان بسبب ذلك التفاعل بين حضارتين إحداهما تغزو الأخرى، فإن من ظواهره أن التأثير يسري عادة عن الحضارة الأقوى إلى الحضارة الأضعف وأن حدا من تبادل التأثير بين الحضارتين لا بد من أن يحدث فيتأثر الأقوى بالأضعف تأثرا محدودا وأن المنتجات المادية هي أسرع من سواها انتقالا، ثم العلوم المجردة والفلسفة وأخيرا الأدب والفنون، وأن التأثير يتوقف على مدى ثقة المتأثر بذاته، وأن التواصل يؤدي خير ثماره في جو من السلم والرضى والحرية والتفاهم. ويلفت النظر بقوة أنه بفعل التواصل المكاني بين حضارتين متعاصرتين يحدث تواصل زمني بين الحضارة التي تنبث وبين تراثها، وحين يحدث هذا التفاعل فإن مواقف عدة تبرز داخل المجتمع المتأثر؛ فهناك موقف الرفض المطلق لكل ما يأتي من الخارج، وهناك موقف القبول المطلق، وهناك موقف الاستجابة الذي يتمثل في تحقيق النهضة، وما يلفت النظر أيضا أن صورة الحضارة الأقوى داخل المجتمع المتأثر بها في الحضارة الأخرى تمر هي الأخرى بمراحل وتتطور⁽²⁰⁾.

وقد وجدنا الديمقراطية في الغرب قد تطور مفهومها فتفرع إلى مفاهيم الديمقراطية التحريرية، الليبرالية، القائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة في الدين والفكر والتعبير في العمل والاجتماع والانتقال، في إطار الملكية الفردية التي توفر لها الضمانات النافذة؛ والديمقراطية السياسية المستمدة من حق المواطن في المساهمة في تكوين الحكم ومراقبته، متخذة أشكالا حكومية مختلفة كالبرلمانية والرئاسية وهي وثيقة الصلة بسابقتها؛ والديمقراطية الاجتماعية التي تعمل على تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ورفع مستواها



لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة ناصية اقتصادها وسيدة في سياستها وقادرة على توطيد الأمن الاجتماعي في دارها والسلام الدولي خارجها⁽²¹⁾.

وفي هذا يلاحظ أمران أحدهما يتعلق بالحضارة وأن أساسها العقيدة وهي الفاصل بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، لأن كل حضارة هويتها الخاصة التي تنطلق منها وتعتبر برموزها عن نوازعها وطاقاتها، وأن تلك الهوية المميزة لكل حضارة هي التي تسيطر وتوجه جميع نتائج الحضارة من فكر وأدب وعلم، فالحضارة الغربية القائمة على الديمقراطية والحرية جوهرها أنها لائكية لا تخضع لدين أو قيم، بينما نجد الحضارة الإسلامية جوهرها هو العقيدة والإيمان بالله تعالى وحده لا شريك له⁽²²⁾.

وهذا ليس اكتفاء بالإيمان بل يتطلب غرس الاعتزاز بالعقيدة الإسلامية، والشعور بعلوها على كل الأديان والأنظمة والفلسفات حيث كان الإيمان بالآخرة ركنا من أركان الإيمان، فهو بهذا يظهر اعتدال المنهج الإلهي القويم، المنهج الذي يعلق قلب واجد المال بالآخرة ولا يحرمه من أن يأخذ بقسط من المتاع في هذه الحياة، فقد قال تعالى: ﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾⁽²³⁾.

فالتصور الإسلامي للحياة الدنيا لم يدع جانبا من جوانبها إلا ورسم له السلوك العملي المتوازن في ظل أخلاقيات الإسلام وقيمه الإيمانية⁽²⁴⁾، ولهذا كان الإسلام من ميزاته الوسطية في كل الأمور ومنها الحياة وذلك بين الذين أنكروا الآخرة واعتبروا هذه الحياة الدنيا هي كل شيء، قال تعالى: ﴿وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين﴾⁽²⁵⁾، ولذا



كان الإبداع المادي وحده لا يسمى في الإسلام حضارة وإن كان لا يستبعد النتاج المادي للحضارة واعتبرها وسيلة لعمارة الحياة، وبين الذين رفضوا هذه الحياة والغوا اعتبارها من وجودهم واعتبروها شراً يجب مقاومته والفرار منه، فحرموا على أنفسهم طيباتها وفرضوا عليه العزلة عن أهلها والانقطاع عن عمارتها والإنتاج لها.

وليس المهم هو التقدم الصناعي أو المادي، إنما المهم القيم التي تسود المجتمع، والتي يتألف من مجموعها خصائص الحضارة حيث إن قاعدة انطلاق المجتمع الإسلامي تتمثل في عقيدة آتية من الله للبشر تنشئ لهم تصوراً خاصاً للوجود والحياة والقيم والغايات وتحدد لهم منهجاً للعمل يترجم هذا التصور، وهذه القيم ليست "مثالية خيالية" إنما هي قيم واقعية عملية يمكن تحقيقها بالجهد البشري في ظل المفهومات الإسلامية الصحيحة، يمكن تحقيقها في كل بيئة بغض النظر عن نوع الحياة السائد فيها، وعن تقدمها الصناعي والاقتصادي والعلمي، فهي لا تعارض - بل تشجع بالمنطق العقيدي ذاته - التقدم في كافة حقول الخلافة ولكنها في الوقت ذاته لا تقف مكتوفة اليدين في البلاد التي لم تتقدم في هذه الحقول بعد، فالحضارة - وفق المفهوم الإسلامي - يمكن أن تقوم في كل مكان وفي كل بيئة تستخدم القدرات الموجودة فعلاً وتنميتها، ذلك لأن الحضارة الإسلامية تركز في وجودها إلى قيم إيمانية ثابتة.

أما من ناحية الشكل فإنها يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة في تركيبها المادي والتشكيلي، وأما الأصول فإنها ثابتة لأنها هي أسس ومقومات هذه الحضارة من العبودية لله وحده في التوجه والتلقي، وتنقية شخصية المسلم من العبودية لغير الله تعالى والتخلص من الهوى البشري، واستعلاء إنسانية الإنسان على المادة، وسيادة القيم الإنسانية والأخلاقية التي تنمي إنسانية الإنسان لا حيوانيته⁽²⁶⁾.



فإن الإسلام هو المنهج الأصيل والكفيل الذي يشكل استراتيجيتنا للتغلب على التخلف وهو المنهج الجذري المؤهل اليوم في العالم الإسلامي المرشح للتصدي لأزمة الديمقراطية بطريقته الخاصة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تحرر من الخوف من الإسلام، خاصة إذا تصورنا أن في الإسلام بديلا واحدا وليس هو بدائل، فإن المجتمع الإسلامي متمسك بإسلامه، وليس هناك ما يجمع الناس أكثر من الإسلام لأنه المحور الذي تركز عليه حياتنا في كل جوانبها فالحلول التي تطرح لأي مشكلة يجب أن تعرض على الإسلام⁽²⁷⁾.

غير أن المسلم يبدأ من مجموعة من المطلقات العقائدية والأخلاقية والاجتماعية التي لا يسمح بالاختلاف عليها، ويعتبرها من المسلمات التي لا تقبل المناقشة، بينما يتظاهر الفكر الغربي برفضه للمطلق وبسماحه بتعدد الرأي ويقول بالنسبية حتى فيما يتعلق بالعقيدة والأخلاق والتنظيم الاجتماعي، وقد اتسمت الديمقراطية الغربية بالنفاق⁽²⁸⁾، فهي لم تطبق التسامح المزعوم على الشعوب المستعمرة، ولم تطبقها على الأقليات الدينية أو العنصرية داخل أراضيها ولا على الفقراء ولا حتى النساء، والتاريخ الإسلامي يدل على أن تسامح الإسلام مع الشعوب الخاضعة له ومع الأقليات من مختلف الأنواع، كان يفوق مراحل تسامح الديمقراطية الغربية.

إن النسبية الأخلاقية والاجتماعية المزعومة في الغرب لم تنجح في تحرير الإنسان الغربي من أبشع أنواع الاستعباد فباسم نسبية الأخلاق وحق الإنسان في التعبير عن أهوائه مهما بلغت حماقتها، تحولت المرأة في الغرب إلى سلعة وتحول جمهور المستهلكين إلى أدوات طيعة في أيدي المنتجين والشركات الدولية. وليس أمام الإسلام إذا منافسة في ميدان الحرب والديمقراطية في هذا العالم المتغير.



فالإسلام على الأقل لا يناق فبدعي طرحه للمطلقات ثم يمارس عكس ذلك، وإذا كان لابد لأي مجتمع من أن يلتزم بمجموعة من المسلمات فإننا نفضل أن نلتزم بالمسلمات الإسلامية، وإذا كان الخيار الوحيد المطروح أمامنا هو أن تغطي المرأة شعرها بأمر من الدولة الإسلامية أو أن تكشف عن عورتها بناء على رغبة منتجي الأزياء ومروجي البضائع، فإني لا أجد أي سبب بتفضيل الطريقة الثانية، بل أفضل الأولى حتى تتاح للمرأة المسلمة حريتها في اختيار نوع الزي الذي تحب أن ترتديه كما أن الدفاع عن الإسلام في موضوع الديمقراطية لا يكون بنفي الاستبداد عنه، وإنما ببيان أن الديمقراطية الغربية هي المستبدة وأنه إذا لم يكن هناك مفر من الاستبداد، فإنه من الأفضل أن يستبد بنا الإسلام من أن يستبد بنا غيره⁽²⁹⁾.

كما أن بعض المفكرين اعتبر التطبيقات المنسوبة إلى الإسلام -ظلمًا- في عصور الانحطاط والتخلف، والتي تمثل أسوأ صور الاستبداد محسوبة على الإسلام غير أن هذه التطبيقات لا يصح الوقوف عندها وإنما المعول عليه هو رأي الإسلام حسبما جاء في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء والأئمة⁽³⁰⁾، وأن الخلل في تكوين المؤسسات والنظم التي تمكن من تطبيقها، وتضمن استمرار الأخذ بها أو تطويرها، فقد غابت المؤسسات التي تعبر عن المفاهيم الإسلامية.

إن العلاقة بتراث الأمة تختلف نوعياً عن العلاقة بتراث الغرب، الأول يحدد عقلية الأمة وشخصيتها، ولا بد أن نتوحد معه ونتمثل منطقاً في مواجهتنا لأسئلة الحاضر والمستقبل. هذه التركيبة التي تجمع جيلنا المعاصر مع تراث أمته هي "نحن" بينما تراث الغرب يمثل بالنسبة لنا "هم" وفي التعامل مع تراث الغرب لا ننكر أننا سنكتشف عنلصر



نافعة لا ندير ظهرنا لها، بل نستخدمها بلا حرج بعد تحويلها وتأويلها على نحو يتفق مع طبيعة الإنسان النظرية والاجتماعية الخاصة بنا.

ما ننكره هو استيراد أنساق متكاملة، كما ينبغي الدمج الضروري بين مقتضيات العصر من جهة والحفاظة على استمرارية التاريخ من جهة أخرى واستحالة الأخذ بجانب واحد وتجاهل الجانب الآخر، فالأخذ بجانب ضرورة التحديث دون احترام استمرارية التاريخ يؤدي قطعاً إلى "التغريب" أي فقدان الشخصية الذاتية وهو بدوره يؤدي إلى فشل التغريب الصحيح نفسه، ومعالجة المشاكل التي يواجهها المجتمع الإسلامي المعاصر الإجابة عنها موجودة في تجربة الماضي⁽³¹⁾.

كما أن هناك عناصر تدعم هذه النظرة وهي توافرها على قواعد وأصول تجعلها قادرة على التكيف مع أوضاع الإنسانية في مختلف مجالاتها وتطورها، وإحدى أسس الحلول اعتبار قاعدة الشورى فهي تغني عن الديمقراطية مصطلحا ومفهوماً كما تعتبر من البدع التي أدخلتها الفئات التي تخرجت على يد الثقافة الغربية الذين جسدوا هذه الممارسات اللفظية للديمقراطية، أي الذين شرعوا للديمقراطية كلاماً، بشكل حتمي فئة من المفكرين يمثلون جزءاً من الفكر العربي الحديث أساساً، تبلورت لديهم هذه المفاهيم أيديولوجياً، وكانوا جزءاً من السلطة أو استعانت بهم السلطة لوضع الدساتير والتشريعات القانونية، فكانت الديمقراطية ممارسة أيديولوجية صرفة لا علاقة حميمة لها بالواقع⁽³²⁾، واقتباس هذا المصطلح هو دليل التبعية الشاملة لتضمنها جميع جوانب الحياة، وأن مفهومها هو الانعكاس المباشر لإرادة الأغلبية أياً كانت هذه الأغلبية.

أما الشورى فهي المقيدة بالنصوص الشرعية وتطبيقها في عصر الخلفاء الراشدين وهو ما يتطلب منا تقديس هذه الحقبة المهمة من تاريخ الإسلام بما ورد من نصوص في



فضلهم وكونهم في خير القرون، وما بعدها ما من زمان يأتي وإلا والذي بعده شر منه⁽³³⁾، للأمر بها مع عدم التفصيل «وشاورهم في الأمر»⁽³⁴⁾، «وأمرهم شورى بينهم»⁽³⁵⁾ مما يستوجب احترامها والعمل بها وعدم الاجتهاد في معرضها، وإننا وجدنا العلماء كابن حزم، وابن تيمية⁽³⁶⁾، وابن القيم يؤكدون على حق الأمة في المشورة ومحاسبة الحاكم ولزوم ذلك شرعا.

فقد صرح الفقهاء بأن ترك هذا الحق (مشاورة الأمة والعودة إليها) من قبل رئيس الدولة موجب لعزله في الإسلام، جاء في تفسير القرطبي قال ابن عطية: "الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب"⁽³⁷⁾، ويقول ابن حزم: "فهو الإمام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ الذي أمر الكتاب باتباعهما فإن زاغ عن شيء منها منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق، فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلعه خلع وولي غيره"⁽³⁸⁾.

هذه نصوص متفقة في وجهها مع القرآن من حيث هو كتاب يعالج جميع القضايا السياسية والاجتماعية ويقومها باستمرار. وقد دفع الديمقراطية في ملاحظاتها على الإسلام تصرف الأمة الإسلامية مع دينها حيث اعتبرت الاجتهاد مجالا مفتوحا للجميع ويجعل كل مواطن مشرعا أي سيذا وحاكما، وأن البيعة العامة يمكن أن تقارن بالاقتراع العام والشورى تستخدم لتغطية الاستبداد لأن الحاكم هو الذي يعين أهل الشورى، والاقتراع العام هو استبدال طلقات الرصاص بأوراق الاقتراع في اختيار الحاكم، بينما الاجتهاد المقبول هو إذا كان ممن توفرت فيه شروط تسمح له بذلك، وليس لكل مواطن على



إطلاقه، والبيعة يتقدم إليها الخاصة من الناس وهم العلماء ويتبعهم في ذلك البقية لضمان إقامة شرع الله.

وأما الشورى فالأخذ بالرأي المشار به ليس ملزماً حتى يتصور فيه تغطية الاستبداد، فأين نحن من هذا، ونحن نهلل يوماً بعد الآخر للانقلابات والاضطرابات والحروب الضارية التي تقع فيما بيننا؟ إننا لم نضع حداً للعنف فيما بيننا فعبثاً نتحدث عن الديمقراطية⁽³⁹⁾، فإن أساسها الأول هو حرية التعبير والشكوى والعلم بمشكلات الناس بدون قيد، وكلمة استطاع كل إنسان في المجتمع أن يعبر عما يريد (عن حاجته) وكلمة كانت إمكانيات تبادل المعرفة بما يريد الآخرون أوسع وأشمل كان من الممكن إدراك المشكلات الاجتماعية إدراكاً صحيحاً، ولهذا جانبان جانب سلبي يتمثل في رفع أسباب الخوف عن الإنسان، وجانب إيجابي أن يكون في مقدور أي إنسان في المجتمع أن يقول ما يريد وأن يعلم ما يريد بدون خوف أو تضليل⁽⁴⁰⁾، ولا بد لإيجاد حلول لهذه المشكلات هو أن يكون الحل من قبل من يحس بالحاجة إليه.

والحل الذي يصل إليه التكنوقراطيون قد يكون صحيحاً وقد لا يكون، ولا يكون ولا يتم اكتشاف هذا إلا بعد فرضه على شعب لا يحس بأنه في حاجة إليه ومعاناة التجارب الفاشلة. ولا بد أن تحل في زمان معين إذ أن التطور لا يقف، عندئذ تنثور مشكلة أي الحلول ينفذ بالعمل - ولا مقياس للاختيار هنا - ديمقراطياً إلا بتطبيق الحل الذي يرضي حاجة الأغلبية من الناس الشركاء المتساوين أي بحل "العدد الأكبر" من المشكلات عن طريق عمل كل الناس، غير أن رأي الأغلبية لا يعني بالضرورة أنه الرأي الصحيح، ولا يصح هذا إلا في التطبيق، فلا بد للأقلية فرصة الاستمرار في نقد رأي الأغلبية والمقارنة بين ما تراه وما يجري تطبيقه فعلاً على ضوء ما يسفر عنه التطبيق.



وبناء على ما سبق، فإن الديمقراطية هي أسلوب المجتمعات في حل مشكلاتها ويكون قانونها حرية الرأي للجميع، حرية العقيدة للجميع، عمل الجميع في تنفيذ رأي الأغلبية، حرية المعارضة ومحاولة تشبيه الشورى بها لأنها تكون محصورة في أهل الحل والعقد وهم الممثلون للأغلبية والأمر ليس كذلك، فإن الديمقراطية من وضع البشر والشورى أمر من الله تعالى وشرعه وطاعته ملزمة ومصلحتنا عند الامتثال لأوامره متحققة عاجلا أو آجلا⁽⁴¹⁾.

وهذا لا يمنع من توافقها مع الإسلام في بعض المواقف كمسألة اختيار الحاكم وإخضاعه لرقابة الشعب الذي انتخبه وإقرار مسؤوليته أمامه مع ما يقتضيه ذلك من الحقوق والحريات العامة لهذا الشعب وكفالتها، بل جعله أصلا من أصول العقيدة الإسلامية حيث إن الله وحده هو الذي يتعالى عن المساءلة دون أي فرد من المخلوقين «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»⁽⁴²⁾، فكل صاحب سلطة من البشر لا بد وأن يكون مسؤولا وخاضعا للمساءلة، فقضية مساءلة الحاكم هي قضية إيمان وعقيدة قبل أن تكون قضية من قضايا الحكم، بل مسؤولية كل صاحب سلطة أوضحه الرسول ﷺ بما يؤكد ويفسر مدلول الآية الكريمة السابقة وذلك في الحديث النبوي "ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته..." الحديث⁽⁴³⁾.

وعليه يختار النظام الذي يتفق مع شؤون دنيانا، فنحن أعلم بما طالما كان في إطار المفهوم الإسلامي الذي يعتبر نظرة متكاملة للحياة غير قابلة للتجزئة، ولا حاجة للمتمسكين بالقيم الإسلامية من اقتباس بعض الأنظمة المستحدثة لا اصطلاحا ولا مفهوما



لتوفر التشريع الإسلامي على آليات الاجتهاد القائمة على القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية والله أعلم، سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

الهوامش

- 1- شمس العرب تسطع على الغرب، زيفريد هولكة، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي. ص355، مقومات الحضارة الإنسانية في الإسلام، حسن رمضان فحلة. ص31، الطبعة 1. 1410هـ. 1989م. دار الهدى. عين مليلة. الجزائر.
- 2- انظر صحيح البخاري مع فتح الباري 6/491-493، المكتبة السلفية.
- 3- في سورة الصف. الآية 6.
- 4- في سورة الكهف. الآية 82-98، سورة الإسراء. الآية 85.
- 5- تفسير ابن كثير. 1/427-428، دار إحياء الكتب العربية، ط. عيسى الباي الحلبي وشركاه.
- 6- محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) للشيخ محمد الحضري بك. ص218، دار الفكر العربي.
- 7- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين لأبي الحسن الندوي. ص173، 177، 6. 1965م-1385هـ. دار الكتاب العربي. بيروت.
- 8- مشكلة الثقافة مالك بن نبي، مشكلات الحضارة. ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر ط4. 1404-1984. ص105.
- 9- الندوي. ص189.
- 10- أزمة الحضارة الغربية والبديل الإسلامي. د. عبد القادر طاش، كتاب المختار. ص15.
- 11- الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر، د. حسن حنفي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط3. مركز دراسات الوحدة العربية. ص178.
- 12- الإسلام ومشكلات العصر. د. مصطفى الرفاعي. ص73، اقتباساً من كتاب التربية الإسلامية والمشكلات المعاصرة، إعداد عبد الرحمان نخلوي. ط2. 1405هـ. 1985م. المكتب الإسلامي. بيروت، دمشق، مكتبة أسامة الرياض. ص223.
- 13- أزمة الحضارة الغربية والبديل الإسلامي. ص35.



- 14- سورة الذريات. الآية 56.
- 15- فلسفة الحضارة، البرت سفيرز. ص 37، 113، أسس مفهوم الحضارة في الإسلام لسليمان الخطيب. ط 1. 1406هـ. 1986م. الزهراء للإعلام العربي. ص 32.
- 16- آفاق جزائرية. ص 38، أسس مفهوم الحضارة. ص 62.
- 17- أسس مفهوم الحضارة. ص 65.
- 18- مشكلة الحضارة. ص 101.
- 19- المرجع نفسه. نفس الصفحة 0
- 20- تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث لأحمد صدقي الدجاني، انظر أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط 2. 1987م. ص 116-117.
- 21- المرجع نفسه. ص 120.
- 22- أسس مفهوم الحضارة في الإسلام. ص 117-120.
- 23- سورة القصص. الآية 77.
- 24- المرجع نفسه. ص 178-179.
- 25- سورة الأنعام. الآية 29.
- 26- أسس مفهوم الحضارة. ص 181.
- 27- أزمة الديمقراطية. ص 838.
- 28- الندوي. ص 179.
- 29- المرجع نفسه، عادل حسين. ص 297.
- 30- المرجع نفسه، عادل عيد. ص 282.
- 31- ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، سمير أمين. انظر أزمة الديمقراطية. ص 319.
- 32- أزمة الديمقراطية. ص 150.
- 33- المرجع نفسه. ص 167، انظر تخريج الحديثين في صحيح البخاري بفتح الباري. 3/7، 20/13.
- 34- سورة آل عمران. الآية 159.



- 35- سورة الشورى، الآية 38.
- 36- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ط1. 1990. الزهراء للنشر والتوزيع. الجزائر. ص165-166.
- 37- جامع أحكام القرآن للقرطبي. المكتبة العربية. وزارة الأوقاف. القاهرة. 1387هـ. 1967م. 249/4
- 38- الفصل في الملل والنحل، 102/4
- 39- أزمة الديمقراطية، حسن صعب. ص 160.
- 40- المرجع نفسه. ص792.
- 41- المرجع نفسه. عبد العزيز السقاف، ص 838.
- 42- سورة الأنبياء، الآية 23.
- 43- رواه البخاري في صحيحه الذي بفتح الباري: 111/13.

